

طلب تحرك عاجل - المرصد

معلومات جديدة

BHR 001 / 0215 / OBS 011.2

احتجاز تعسفي/

تعذيب ومعاملة سيئة/

مضايقات قضائية

البحرين

25 مارس/آذار 2015

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تلقى معلومات جديدة وطلبات بتحرككم العاجل في الموقف الآتي في البحرين.

معلومات جديدة:

تم إخطار المرصد من مصادر موثوقة بأمر الاحتجاز التعسفي والمضايقات القضائية بحق حسين جواد رئيس مجلس إدارة المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان.

طبقاً لمعلومات جديدة تم تلقيها، ففي 17 مارس/آذار 2015 عقدت المحكمة الجنائية الرابعة الصغرى جلسة في قضية حسين جواد واثنين من المدعى عليهم، بناء على اتهامات بـ "جمع أموال من البحرين والخارج دون تصريح". قال جواد للمحكمة إنه مدافع عن حقوق الإنسان وإنه تعرض للتعذيب لإكراهه على توقيع الاعترافات.¹ طلب محامي جواد بالإفراج عنه وبضم شكوى التعذيب التي ذكرها إلى قائمة الأدلة.

أرجأت المحكمة القضية إلى جلسة 7 أبريل/نيسان 2015، لحين فحص الأدلة وتحضير ردها، وكذا للبت في مسألة ضم شكوى التعذيب التي تقدم بها جواد.

يهيب المرصد بالسلطات البحرينية أن تفرج عن حسين جواد فوراً دون قيد أو شرط وأن تُسقط عنه الاتهامات المنسوبة إليه، لأنه لم يتعرض للاستهداف إلا لأنشطته المشروعة بمجال حقوق الإنسان.

كما يعرب المرصد عن عميق قلقه إزاء مزاعم التعذيب والمعاملة السيئة رهن الاحتجاز (انظر الخلفية)، ويدعو السلطات إلى كفالة السلامة البدنية والنفسية لحسين جواد، وأن تفتح تحقيقات فورية وفعالة ومستقلة في تلك المزاعم، من أجل معاقبة جميع المسؤولين عن تلك الأعمال.

وبشكل أعم يدعو المرصد سلطات البحرين إلى إنهاء جميع أعمال المضايقات – بما في ذلك على المستوى القضائي – بحق حسين جواد، والالتزام بالمعايير والأعراف الدولية ذات الصلة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998، ومعايير ومواثيق حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها البحرين وانضمت إليها.

خلفية:

في 16 فبراير/شباط 2015، تم القبض على حسين جواد من قبل رجال مقنعون في ثياب مدنية، قاموا بتفتيش بيته وصادروا جواز سفره وهاتقه الخليوي. لم يتم إخطار جواد بسبب القبض عليه. بعد 10 ساعات قضاها في الحبس بمعزل عن العالم الخارجي تمكن من الاتصال بزوجه وإخبارها بأنه محتجز حالياً في إدارة البحث الجنائي. كما أخطرها بتعرضه للمعاملة السيئة أثناء احتجازه.

في 18 فبراير/شباط أحيل جواد إلى النيابة دون إخطاره محاميه أو أسرته. أمرت النيابة بإخلاء سبيله مع استمرار المحاكمة على اتهامات "التجهر غير القانوني" و"القيام بأعمال شغب". لكن حتى كتابة هذه السطور كان جواد ما زال رهن احتجاز البحث الجنائي.

في 21 فبراير/شباط 2015 مثل جواد أمام النيابة العامة في قضية أخرى رُفعت ضده (انظر الخلفية). لاحت عليه أمارات التعرض للتعذيب البدني والنفسي والمعاملة السيئة. بحسب المزاعم فقد تعرض للضرب والتهديد بالقتل والتهديد بإلحاق الأذى بزوجه. وتناقلت التقارير أنه تعرض لتعصيب العينين، والحرمان من النوم ومياه الشرب، والإجبار على البقاء واقفاً. تم إجباره على الاستماع لصرخات نزل لآخرين يبدو أنهم يتعرضون للتعذيب بالكهرباء، من أجل ترهيبه ليقع على اعترافات. بدت يديه متورمتين مصابتين بالكدمات جراء الأصفاد التي لم تتم إزالتها منذ توقيفه.

¹ ترجمة غير رسمية: "أنا مدافع عن حقوق الإنسان وأحلم ببلد يُحترم فيه المدافعين عن حقوق الإنسان. تم ضربتي ولكمي وركلي وتعذبني. حُرمت من النوم. تم تهديدي بالاغتصاب وتعرضت لمضايقات جنسية. لا أعرف لماذا ما زلت وراء القضبان. أدعوكم إلى الإفراج عني. لم أرتكب أية جريمة وهذه الاعترافات المائلة أمامكم تم أخذها جميعاً تحت التعذيب. لقد قدمت شهادتي إلى وحدة التحقيق الخاصة في النيابة العامة، حول كل هذا وبالتفصيل. أنا رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان، ولم أرتكب أي جرم".

كما حُرم من الذهاب لدورة المياه، وتعرض للضرب حين طلب ذلك. حُرم من الاتصال بأسرته وبمحميه. ولم يتمكن من الاتصال بزوجته سوى مرتين، وعندما أخبرها في المكالمات الأولى بأنه أصيب بالأذى تعرض للتنكيل. كما تحرشت به جنسياً ضابطة شرطة، إذ تم تجريده من ثيابه وتحسس جسده.

وأثناء الاستجواب في النيابة ظهر أن جواد ليس في وعيه التام، وأنه مصاب بهلوس ويرغب في النوم بشدة. كانت ثيابه ملطخة بالبول. أُجبر على توقيع اعترافات تم انتزاعها منه تحت وطأة التعذيب. يواجه الآن اتهامات بناء على هذه الاعترافات بـ "جمع تمويل من البحرين والخارج لدعم جماعات تخريبية". ثم أمرت النيابة بحبسه سبعة أيام على ذمة التحقيق.

وفي 23 فبراير/شباط مثل جواد أمام النيابة للاستجواب حول شكوى تقدم بها محاموه حول مزاعم تعرضه للتعذيب. ثم أعيد إلى سجن الحوض الجاف، وما زال محتجزاً هناك إلى الآن.

سبق توقيف حسين جواد في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وتم استجوابه بشأن كلمة ألقاها في مسيرة احتجاجية في عام 2013. تم الإفراج عنه بكفالة في 9 يناير/كانون الثاني 2014. يخضع للمحاكمة حالياً على خلفية اتهامات بـ "انتقاد مؤسسات حكومية" و"إهانة علم الدولة ورمزها" و"محاولة زعزعة الأمن العام" و"التجمهر غير القانوني". من المقرر انعقاد جلسته القادمة في 25 فبراير/شباط 2015.

التحركات المطلوبة:

إن المرصد يهيب بحكومة البحرين أن:

- i. ضمان السلامة البدنية والنفسية لحسين جواد ولجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
 - ii. الإفراج فوراً عن حسين جواد وإسقاط جميع الاتهامات المنسوبة إليه، والمنسوبة إلى جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
 - iii. إجراء تحقيق مستقل وفعال في مزاعم المعاملة السيئة بحق حسين جواد، من أجل التعرف على المسؤولين عن تلك الأعمال وفرض الجزاءات التي يستوجبها القانون عليهم.
 - iv. الكشف عن أعمال المضايقات وتشمل المضايقات القضائية، بحق حسين جواد، وبحق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
 - v. الالتزام في كل الأحوال بأحكام إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تم اعتماده في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. والالتزام على وجه التحديد بما يلي:
- المادة 1، التي نصت على: "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي".
 - المادة 6 (ج) التي نصت على: "دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة".
 - المادة 12.2، التي تنص على: "تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان".
- vi. ضمان، في كل الظروف، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية، والمواثيق الدولية التي صدقت عليها البحرين وانضمت إليها.

العناوين:

- الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، فاكس: +973 176 64 587
- الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية. هاتف: +973 172 27 555 فاكس: +973 172 12 6032
- الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية. هاتف: +973 175 31 333 فاكس: +973 175 31 284
- شيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية. هاتف: +973 17572222 و +973 17390000 بريد إلكتروني: info@interior.gov.bh
- البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة في جنيف، عنوان: chemin Jacques-Attenville, 1218 Grand-Saconnex, CP 39, 1292 Chambésy, Switzerland 1 فاكس: +41 22 758 50 96 بريد إلكتروني: info@bahrain-mission.ch

يُرجى أيضاً الكتابة للبعثات الدبلوماسية للبحرين في دولكم المختلفة.

باريس – جنيف، 25 مارس/آذار 2015.

برجاء إخطارنا بأية تحركات اتخذتموها باقتباس من وثيقة التحرك العاجل هذه في ردودكم.

المرصد – وهو مشروع مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب – يكرس جهده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ويهدف إلى إمدادهم بالدعم في وقت الحاجة.

للتواصل مع المرصد، اتصل بخط لطوارئ:

بريد إلكتروني: Appeals@fidh-omct.org

هاتف وفاكس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: + 33 (0) 1 43 55 25 18 / + 33 1 43 55 18 80

هاتف وفاكس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: + 41 (0) 22 809 49 39 / + 41 22 809 29 49